الفصل الرابع
التصحيح الاقتصادي والإصلاح المالي في الأردن

مقدمة:

لقد تميزت مسيرة الاقتصاد الأردني بتوسع دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي نتيجة لرغبة الحكومة في دعم جهود التنمية والنمو، وذلك من خلال التركيز على:

- ✓ تجهيز البنية التحتية وبناء المؤسسات.
- ✓ دخول مجالات الإنتاج وتقديم الدعم.
- ✓ ضعف أداء العديد من مؤسسات القطاع العام بسبب:
  1. التضخم الإداري والتسعير غير المبني على الكلفة الفعلية.
  2. العمل عموماً على أسس غير تجارية.

وقد تأثر الاقتصاد الأردني بالركود الاقتصادي الذي أصاب دول المنطقة بسبب انهيار أسعار النفط في السوق العالمي في عام 1983فتعرضت مسيرة الاقتصاد إلى أزمة إقتصادية حادة، **جاءت محصلة لعوامل عديدة منها:**

- ✓ تراجع حجم المساعدات العربية.
- ✓ إنحسار أسواق الصادرات الوطنية.
- ✓ تراجع الطلب على القوى العاملة الأردنية.
- ✓ تراجع حوالات الأردنيين العاملين في الخارج.
- ✓ تزايد في عجوزات كل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة.
- ✓ تفاقم مشكلة المديونية الخارجية.
- ✓ نضوب الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية.

وقد أدت تلك الأزمة إلى:

- ✓ تراجع حاد في النمو الاقتصادي الحقيقي.

- ✓ ارتفاع ملحوظ في معدل البطالة.
- ✓ زعزعة الاستقرار النقدي الناجم عن تدهور سعر صرف الدينار الأردني.
- ✓ تسجيل عجز كبير في الميزان التجاري والحساب الجاري.
- ✓ ارتفاع معدلات التضخم.
- ✓ تعمق الإختلالات الهيكلية.
- ✓ تراجع كبير في مستوى المعيشة مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأسمي .

ولمواجهة التحديات الثقيلة التي أفرزتها تلك الأزمة، فقد سارعت الحكومة إلى إنتهاج التصحيح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين :

- ✓ برنامج التصحيح الاقتصادي الأول عام 1989 الذي توقف العمل به في عام 1990 جرّاء حرب الخليج.
- ✓ برنامج التصحيح الاقتصادي الثاني (1992-1998).
- ✓ برنامج التصحيح الاقتصادي الثالث (1999-2001).
- ✓ برنامج التصحيح الاقتصادي الأخير (2002-2004).

أهداف برامج التصحيح الاقتصادي:

- ✓ تحقيق الاستقرارالاقتصادي الكلي وخاصة في المجالين النقدي والمالي.
- ✓ تخفيض العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات.
- ✓ بيئة اقتصادية محلية مستقرة وخالية من الضغوط التضخمية.
- ✓ معالجة الاختلالات الهيكلية.
- ✓ تحقيق النمو المستدام.
- ✓ إزالة القيود الكمية أمام حركة التجارة (الإعفاء من رخصة الإستيراد).
- ✓ تخفيض الرسوم الجمركية وتوحيد الرسوم والضرائب المستوفاة على البضائع المستوردة والمعاد تصديرها في رسم وأحد (30٪).
- ✓ تحرير الأسعار والأسواق من التدخل الإداري.

- ✓ تم إلغاء وزارة التموين التي كانت تتولى مهام تحديد أسعار السلع والرقابة عليها.
- ✓ الغاء الدعم الحكومي المقدم للمواد التموينية تدريجياً.
- ✓ تشجيع المنافسة.
- ✓ تطوير الإطار التشريعي والقانوني (قوانين الضرائب وقانون تشجيع الاستثمار وقانون المنافسة وقانون حماية الإنتاج الوطني).

بعد تخرج الأردن من برامج صندوق النقد الدولي بنجاح في عام 2004 وفي ضوء توصيات بعثة التقييم المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين تم وضع إستراتيجية تحديث الإدارة المالية 2004 –2007 والتي ركزت على:

1. **تعزيز القدرات في مجال المالية العامة من خلال:**
   - إنشاء وحدة السياسات المالية والاقتصاد الكلي.
   - إعداد الإطار المالي متوسط المدى MTFF
   - تطوير الإدارة الضريبية.
2. **تعزيز أعمال الرقابة والتدقيق:**

- ➢ تم تبني العديد من السياسات والإجراءات الإصلاحية التي شملت مختلف الميادين والقطاعات الاقتصادية، من أبرزها :
  - ✓ ترشيد هيكل النفقات العامة من خلال تقليص حجم الدعم والحد من التوظيف في الوزارات والمؤسسات العامة.
  - ✓ تطوير هيكل الإيرادات العامة من خلال تطبيق الضريبة العامة على المبيعات والتحول من التركيز على الضرائب التي تفرض على الدخل إلى الضرائب التي تفرض على الإنفاق.
  - ✓ تبني الأسلوب غير المباشر في إدارة السياسة النقدية.
  - ✓ تعويم أسعار الفائدة.
  - ✓ تحرير حركة المدفوعات الجارية والرأسمالية.

- ✓ تحسين أساليب الرقابة والإشراف على البنوك بما يزيد من قدرتها التنافسية.
- ✓ إزالة القيود الكمية أمام حركة التجارة (الإعفاء من رخصة الإستيراد).
- ✓ تخفيض الرسوم الجمركية وتوحيد الرسوم والضرائب المستوفاة على البضائع المستوردة والمعاد تصديرها في رسم واحد (30٪).
- ✓ تحرير الأسعار والأسواق من التدخل الإداري.
- ✓ تم إلغاء وزارة التموين التي كانت تتولى مهام تحديد أسعار السلع والرقابة عليها.
- ✓ إلغاء الدعم الحكومي المقدم للمواد التموينية تدريجياً.
- ✓ تشجيع المنافسة.
- ✓ تطوير الإطار التشريعي والقانوني (قوانين الضرائب وقانون تشجيع الاستثمار وقانون المنافسة وقانون حماية الإنتاج الوطني).

نتائج برامج التصحيح الاقتصادي والمالي:

1. انخفاض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (قبل المساعدات) من (18٪) في عام 1989 إلى (3.9٪) في عام 1999.
2. تحقيق فائض في الحساب الجاري (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي).
3. نمو ملحوظ في الصادرات الوطنية.
4. تحقيق معدلات نمو إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي.
5. انخفاض معدل التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك.
6. انخفاض ملموس في حجم المديونية الخارجية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ولكن... بقي أثر الإصلاحات على مستوى معيشة المواطن محدوداً، فمعدلات البطالة بقيت مرتفعة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بقي يراوح في مكانه. لذلك تم مواصلة تبني العديد من السياسات والإجراءات الإصلاحية التي شملت مختلف الميادين والقطاعات الاقتصادية، من أبرزها:

- ✓ الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص.
- ✓ تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة لجذب الاستثمار.
- ✓ إصلاح القطاع العام وتحسين سوية الخدمات الحكومية.
- ✓ الإسراع في تنفيذ عمليات الخصخصة.
- ✓ الحد من المركزية لتمكين المجتمعات المحلية من المساهمة في العملية التنموية.
- ✓ بناء أسس الاقتصاد المعرفي.
- ✓ الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة.

والتي أدت إلى النتائج التالية:

1. معدلات نمو إقتصادي تفوق معدلات النمو السكاني.
2. استقرار معدلات التضخم مقاسة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك.
3. تحسن أداء الموازنة العامة.
4. تحقيق فائض في الحساب التجاري (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي).
5. انخفاض ملموس في حجم المديونية الخارجية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
6. تحسن ملموس في أداء الصادرات الوطنية.
7. مستوى مريح من الاحتياطي بالعملات الأجنبية.

الإصلاح المالي بعد عام 2004:

- ➢ **تطوير عملية إعداد الموازنة العامة من خلال:**
  - ✓ تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.
  - ✓ اعتماد تصنيف جديد للموازنة.
  - ✓ إعداد إطار الإنفاق متوسط المدى.
  - ✓ إعداد قانون جديد لموازانات المؤسسات المستقلة.

- **تحسين إدارة الدين العام من خلال:**
  - ✓ تطوير الإطار التشريعي.
  - ✓ التركيز على الإقتراض الداخلي من خلال إصدار الأذونات والسندات.
  - ✓ الاقتصار على الاقتراض الخارجي الميسر.
  - ✓ إنشاء حساب الخزينة الموحد.
- **تحسين آلية تنفيذ الموازنة العامة من خلال:**
  - ✓ تطوير إدارة التدفقات النقدية.
  - ✓ مراجعة الإنفاق العام.
  - ✓ حوسبة الأنشطة المالية لتبسيط الإجراءات.
  - ✓ تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)
  - ✓ إنشاء حساب الخزينة الموحد.
  - ✓ بناء القدرات المؤسسية وتطوير الكوادر البشرية.
  - ✓ الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والمستثمرين.

وبما إنني أتحدث عن التصحيح الاقتصادي فلا بد من معرفة ما هي هذه القطاعات المهمة التي نتحدث عنها، إن أبرز مكونات القطاع الحقيقي هي[1]:

1. القطاع المالي (المالية العامة).
2. القطاع الخارجي.
3. القطاع النقدي.

تعتبر أبرز مكونات المالية العامة ما يلي:

1. الإيرادات العامة.
2. النفقات العامة.
3. العجز المالي.
4. الدين العام: الداخلي والخارجي.

[1] **المفاهيم الإقتصادية الكلية، دورة المحاسب الحكومي، وزارة المالية،** 2010

أما أبرز مكونات القطاع الخارجي فهي كما يلي:

1) التجارة الخارجية وتتكون من:

1. الصادرات الوطنية.
2. المعاد تصديره.
3. المستوردات.
4. الميزان التجاري.

2) ميزان المدفوعات ويتكون من:

3) الحساب الجاري مكون من:

1. الميزان التجاري.
2. حساب الخدمات.
3. حساب الدخل.
4. التحويلات الجارية.

4) الحساب الرأسمالي والمالي مكون من:

1. الحساب الرأسمالي.
2. الحساب المالي إستثمارات.

ه_ صافي السهو والخطأ

أما أبرز مكونات القطاع النقدي فهي:

المسح النقدي:

- ✓ صافي الموجودات الأجنبية.
- ✓ صافي الموجودات المحلية.

عرض النقود = صافي الموجودات الأجنبية+ صافي الموجودات المحلية

- ✓ النقد المتداول.
- ✓ ودائع تحت الطلب بالدينار.

✓ شبه النقد.

عرض النقود= النقد المتداول+ ودائع تحت الطلب بالدينار+ شبه النقد

النمو الاقتصادي المستدام ومقارنته بمفهوم التنمية المستدامة[1]:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المفاهيم الاقتصادية الكلية باعتباره المؤشر الحيوي والأساسي للتعبير عن الأداء الاقتصادي ولا يوجد اتفاق على مفهوم معين أو محدد لكل من النمو أو التنمية **فالنمو الاقتصادي هو تحقيق الزيادة في الدخل أو الناتج المحلي عبر الزمن. ويقصد بذلك إما الزيادة الكمية المتحققة في مقدار الإنتاج أو الزيادة في قيمة الإنتاج.** وقد تزايد الاهتمام بمفهوم النمو الاقتصادي القابل للاستمرار من قبل كافة الدول لتحسين مستويات معيشة مواطنيها بزيادة الدخل الفردي والحد من الفقر.

أما مفهوم **التنمية** فقد مر بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة وظروف الدول النامية من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فخلال **عقدي الأربعينات والخمسينات** كان ينظر للتنمية على أنها كانت مرادفة لمفهوم النمو الاقتصادي. وخلال **عقد الستينات** كانت عملية التنمية تعني مدى قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان. وفي **منتصف السبعينات** أصبح مفهوم التنمية يركز على تخفيض أو القضاء على الفقر، وسوء توزيع الدخل، والبطالة... وذلك من خلال الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي، بمعنى أحداث تغيير في بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني من خلال تصحيح الاختلالات الهيكلية. ومع **بداية الثمانينات** أصبح هناك اهتماماً بمفهوم التنمية المستدامة التي تلبي حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة. إن التنمية المستدامة بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كافة الدول وذلك من خلال أحداث التحول المنشود نحو الأفضل في شتى

[1] **المفاهيم الإقتصادية الكلية، دورة المحاسب الحكومي، وزارة المالية،** 2010

جوانب الحياة وصولاً إلى تلبية حاجات الأجيال الحالية دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة. فقد أصبح هذا النوع من التنمية محل اهتمام الدول والمجتمعات المختلفة وذلك لما يحمل في طياته من معاني إيجابية في مجال التنمية والتطوير.

مفهوم النمو الاقتصادي المستدام ومقارنته بمفهوم التنمية الاقتصادية[1]:

في ضوء مفهوم كل من النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة تبين أنهما مختلفإن. **فالنمو الاقتصادي المستدام** هو معدل الزيادة المستمرة والدائمة في الدخل أو الناتج المحلي عبر الزمن.

أما التنمية المستدامة هي إحداث التغيير الجوهري في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها من الجوانب بحيث تكون محصلتها تقدم المجتمع وتطوره من خلال تلبية حاجات الأجيال الحالية دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة.

لقد ذكرنا بأن التنمية المستدامة هي إحداث التغيير الجوهري ولكن! ما هي مصادرها؟ ما هي مصادر هذا النمو المستدام؟ تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن مصادر النمو إما أن تـأتي من جانب العرض أو من جانب الطلب.

وتشير الدراسات إلى أن مصادر النمو من جانب العرض هي بين مصدرين للنمو

1. **النمو الواسع** Extensive Growth وهو النمو الناجم عن الزيادة الكمية في عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال).
2. **النمو الكثيف** Intensive Growth وهو النمو الناجم عن الزيادة في كفاءة إستخدام عوامل الإنتاج أي التحسن في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP).

وبالتالي فإن النمو الاقتصادي إما ينجم عن التوسع الكمّي في عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) أو التحسن في الإنتاجية، أو الأثنين معا. ويعد النمو المستند إلى تحسن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي القابل للإستمرار نظراً:

1. لندرة ومحدودية الموارد الاقتصادية.

[1] **المفاهيم الإقتصادية الكلية، دورة المحاسب الحكومي، وزارة المالية،** 2010

2. تناقص الأثر الذي تتركه الزيادة الكمية في عناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي في ضوء مبدأ تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج Diminishing Marginal Productivity. فكلما زادت كمية أحد عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) كلما تناقصت كمية الناتج المتولدة عن كل وحدة إضافية من عامل الإنتاج المعني.

وتتمثل أكثر تعريفات الإنتاجية شيوعاً في نسبة الناتج إلى أحد عوامل الإنتاج كالعمل ورأس المال (**الإنتاجية الجزئية**) أو إلى عوامل الإنتاج مجتمعة (**الإنتاجية الكلية**). ويتحقق التحسن أو الزيادة في الإنتاجية من خلال:

1. زيادة كمية الإنتاج دون أن يصاحبها زيادة في كمية عوامل الإنتاج.
2. تحقيق نفس الكمية من الإنتاج بإستخدام كمية أقل من عوامل الإنتاج وذلك بافتراض بقاء نوعية الإنتاج على مستواها أو ارتفاع مستوى النوعية.

ولتحديد وقياس مصادر النمو الاقتصادي من جانب العرض يتم الاستناد عادة إلى الصيغة الأكثر شيوعاً لدالة الإنتاج (كوب-دوغلاس):-

$$Y_t = A_t K_t^{\alpha} L_t^{\beta} \quad \ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث ترمز:

Y: الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الثابت.

L: عنصر العمل (عدد العمال أو عدد ساعات العمل والاستثمار في رأس المال البشري).

K: عنصر رأس المال (المدخلات الرأسمالية المادية كالآلآت والمعدات والمباني أي الإنفاق الاستثماري).

α: مساهمة رأس المال في الناتج (مرونة الناتج بالنسبة لعنصر رأس المال).

B: مساهمة عنصر العمل في الناتج (مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل).

A: معامل الكفاءة الفنية وتعبر عن التقدم التقني (الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج).

T: الزمن.

أما مصادر النمو من جانب الطلب :

1. الطلب المحلي الاستهلاكي.
2. الطلب المحلي الاستثماري.
3. الطلب الخارجي.

أي أن النمو الاقتصادي ينجم عن الطلب الكلي الذي يتكون من الطلب المحلي (بشقيه الاستهلاكي والاستثماري) والطلب الخارجي(الصادرات).

قياس معدل النمو الاقتصادي الأسمي والحقيقي[1]:

لقياس معدل النمو الاقتصادي الأسمي والحقيقي يجب معرفة ما يلي:

إجمالي الإنتاج: هو قيمة السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة.

القيمة المضافة: هي قيمة الإنتاج الكلي- قيمة الاستهلاك الوسيط.

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي: هو مجموع القيمة المضافة في كافة قطاعات الاقتصاد، ويقيس قيمة السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد بالأسعار الجارية في فترة معينة، أي أن التغيرات في الناتج تعكس تغيرات الأسعار والكميات المنتجة.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: يقيس قيمة الناتج بأسعار سنة أساس معينة أي يتم تحديد تغيرات الأسعار وبالتالي قياس التغيرات الكمية أو المادية فقط. وتكمن أهمية الأرقام المطلقة للناتج بالأسعار الثابتة في قياس معدل النمو الحقيقي.

[1] **المفاهيم الإقتصادية الكلية، دورة المحاسب الحكومي، وزارة المالية،** 2010

طرق أو منهجيات إحتساب الناتج المحلي الإجمالي[1]:

يتم تقدير (الناتج المحلي الإجمالي- GDP) الذي يعتبر أهم متغير إقتصادي كلي بإستخدام ثلاثة طرق رئيسية:

1. **طريقة الإنتاج:** استناداً إلى هذه الطريقة فإن الناتج يساوي مجموع القيمة المضافة لكافة قطاعات الاقتصاد ($GDP = \Sigma VA$). وهذه الطريقة تتيح المجال للتعرف على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية.
2. **طريقة الدخل:** استناداً إلى هذه الطريقة فإن الناتج يساوي مجموع الدخول المتولدة عن النشاط الإنتاجي والمتمثلة في تعويضات العاملين وفائض التشغيل وصافي الضرائب على المنتجات واستهلاك رأس المال الثابت.
3. **طريقة الإنفاق:** استناداً إلى هذه الطريقة فإن الناتج يساوي مجموع إستخداماته النهائية:
   - **الاستهلاك الكلي**: الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي.
   - **الاستثمار الكلي:** تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون.
   - **صافي الصادرات**: الفرق بين الصادرات والمستوردات من السلع والخدمات من غير عوامل الإنتاج.
   - **الادخار المحلي** = الناتج المحلي الإجمالي – الاستهلاك الكلي.
   - **فجوة الموارد** = الادخار المحلي.
   - **الاستثمار الكلي** = الصادرات – المستوردات.

بعض المفاهيم والمقاييس الاقتصادية المهمة :

- **الناتج الفعلي:** الناتج المتحقق والذي يعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي.
- **الناتج الممكن:** الناتج الذي ينجم عن استغلال جميع الموارد المتاحة للإقتصاد في عملية الإنتاج ويسمى أيضاً الطاقة الإنتاجية.
- **الطاقة الإنتاجية المستغلة:** نسبة الناتج الفعلي إلى الناتج الممكن.

[1] المفاهيم الاقتصادية الكلية ،دورة المحاسب الحكومي ، وزارة المالية 2010

- **الطاقة الإنتاجية غير المستغلة:** نسبة الفرق بين الناتج الممكن والناتج الفعلي إلى الناتج الممكن.
- **صافي الناتج المحلي:** الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه إهتلاك رأس المال الثابت.
- **صافي الاستثمار:** الاستثمار الإجمالي مطروحاً منه اسهتلاك رأس المال الثابت.
- **الناتج أو الدخل القومي الإجمالي:** GDP + صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج.
- **الادخار القومي** = الدخل القومي الإجمالي – الاستهلاك الكلي.
- **الدخل القومي المتاح:** الدخل القومي الإجمالي + صافي التحويلات الجارية– استهلاك رأس المال الثابت
- **الادخار المتاح الصافي**= الدخل القومي المتاح – الاستهلاك الكلي.

التضخم (Inflation):[1]

كثيراً ما سمعنا عن التضخم لذا، ارتأيت بأن أوضح ما هو مفهوم التضخم وما هي أسبابه ومقاييسه وأنواعه. فالتضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث طفرة لمرة واحدة في المستوى العام للأسعار ولا تعتبر ظاهرة تضخمية فالزيادة في الأسعار الفردية لبعض السلع والخدمات لا يمكن أن تعبر عن التضخم الذي يتمثل بالزيادة في متوسط أسعار جميع السلع والخدمات فمثلاً ارتفاع سعر سلعة مهمة كالنفط قد يفضي إلى حدوث التضخم كونه يساهم في رفع تكاليف إنتاج معظم السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع أسعارها، إن البعض يعتقد بأن التضخم هو الارتفاع غير الصحي والمفرط في المستوى العام للأسعار. فالارتفاع التدريجي في المستوى العام للأسعار بمعدل يتراوح بين (1,5٪–2,0٪) قد يساعد على الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة عليها

[1] دورة المحاسب الحكومي، مصدر سبق ذكره

بما يفضي إلى تحقيق معدل نمو إقتصادي مقبول، ورغم عدم الاتفاق على تعريف محدد للتضخم، إلا أن هناك إتفاق على مدى خطورة ظاهرة التضخم لما لها من إنعكاسات سلبية عديدة على الاقتصاد.

أسباب التضخم:

- **التضخم الناجم عن ارتفاع الطلب Demand-Pull Inflation**: يحدث محصلة لارتفاع الطلب الكلي في الاقتصاد ومحدودية العرض المتاح من السلع والخدمات، سواء بسبب وصول الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل أو بسبب نمو الاقتصاد بسرعة غير كافية لتلبية الارتفاع في الطلب الكلي "الكثير من النقود تطارد القليل من السلع والخدمات"
- **التضخم الناجم عن جانب العرض أو ارتفاع التكاليف Cost-Push or Supply-Push inflation**: يحدث هذا التضخم لعدة أسباب:

1. ارتفاع الأجور والرواتب دون أن يرافقها تحسن في مستوى الإنتاجية (حلزونية الأجور والأسعار wage-price spiral)
2. قيام الشركات الاحتكارية الكبرى برفع أسعار منتجاتها أو خدماتها لزيادة أرباحها.
3. (حلزونية الأسعار والأجور price-wage spiral)
4. ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج.

مقاييس التضخم :

- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI:**

يعرف أيضاً بالرقم القياسي لأسعار التجزئة أو الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ويعد الأكثر شيوعاً في الإستخدام لقياس معدل التضخم ويقيس التغيرات الحاصلة في أسعار سلة محددة من السلع والخدمات المشتراة للاستهلاك من قبل الأسر والأفراد. وتتضمن السلة عدد من السلع المنتجة محلياً والمستوردة وتقوم

دائرة الإحصاءات العامة بإجراء مسح نفقات ودخل الأسرة بصورة دورية (سنتين بدلاً من خمس سنوات) لتوفير البيانات حول تطورات أنماط الإنفاق الاستهلاكي للأسرة الأردنية، وتحديث الأهميات النسبية لمكونات سلة المستهلك.

➢ **مخفض الناتج المحلي الإجمالي:** (GDP **الأسمي**÷GDP **الحقيقي**) ×100

يعد أكثر المقاييس شمولاً كونه يقيس متوسط أسعار كافة السلع والخدمات المدرجة ضمن الناتج المحلي الإجمالي ويختلف هذا المؤشر عن غيره من المؤشرات من حيث عدم اعتماده على سلة ثابتة للسلع والخدمات ولا يقيس أسعار السلع المستوردة التي لا تندرج ضمن الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي قد يقلل هذا المؤشر من مستوى التضخم المتحقق فعلاً.

➢ **الرقم القياسي لأسعار الجملة:**

يقيس هذا المؤشر التغير في متوسط أسعار السلع المتداولة في أسواق الجملة ويتم إستخدامه كمؤشر ريادي للتضخم المقاس بالرقم القياسي لأسعار المستهلك لإن التغيرات في هذا المؤشر تسبق التغيرات التي تطرأ على أسعار التجزئة ويغطي الرقم القياسي لأسعار الجملة في الاردن أسعار عينة صغيرة نسبياً من السلع وتقتصر العينة على عدد من السلع المستوردة والسلع الزراعية المنتجة محلياً، أي بمعنى عدم اشتمالها على الخدمات والسلع الصناعية المنتجة محلياً.

➢ **الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين:**

يقيس أسعار المواد الخام والسلع الوسيطة أو السلع النهائية المستخدمة من قبل المنتجين بدلاً من المستهلكين ويعد هذا المقياس من المؤشرات الريادية للتغيرات التي تطرأ على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، كون التغيرات في أسعار المنتجين غالباً ما تسبق التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ويغطي الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين أسعار السلع المنتجة محلياً ضمن قطاعات التعدين والصناعات التحويلية والكهرباء فقط.

أنواع التضخم:

1. **التضخم الكلي أو الإجمالي:** يقيس التغيرات في متوسط كافة السلع والخدمات المكونة لسلة المستهلك وفق الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
2. **التضخم الأساسي:** للوصول إلى معدل التضخم الأساسي يتم استثناء السلع التي تتسم أسعارها بالتقلب، مثل المواد الغذائية والطاقة لإن أسعارها تاريخياً شديدة التقلب وتخضع لتغيرات كبيرة وغير مستقرة فأسعار المشتقات النفطية في الأردن كانت لا تخضع لتغيرات متكررة، حيث كانت الحكومة تقوم بتحديد هذه الأسعار وتعديلها وفقاً لإجراءات إدارية ترتبط بسياسة دعم هذه المشتقات وبالتالي كان احتساب معدل التضخم الأساسي في الأردن يقتصر على استبعاد المواد الغذائية فقط من سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
3. **التضخم المستورد:** التضخم الناجم عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردات فارتفاع أسعار المستوردات الاستهلاكية يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وارتفاع أسعار المستوردات من مدخلات الإنتاج يفضي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي أسعار المنتجات المحلية يؤدي إلى صعوبة قياس التضخم المستورد لإنه يحتاج إلى معرفة أسعار المستوردات المدرجة في سلة المستهلك إلى جانب الوزن الترجيحي لها.

آثار التضخم:

في حال احتواء معدل التضخم ضمن المستويات المقبولة، فإن الاقتصاد لن يعاني من المشاكل لإن المستويات المعتدلة للتضخم لا تؤثر على مستوى الأنشطة الاقتصادية من خلال التأثير على قرارات المستهلكين والمستثمرين، كما أنها لا تحد من القدرة التنافسيه للإقتصاد. فارتفاع معدل التضخم يمكن أن يؤدي إلى انعكاسات سلبية عديدة أبرزها:

1. **إعادة توزيع الدخل**: تنجم عملية إعادة توزيع الدخل بسبب التضخم عن ثلاثة آثار هي :
   - ✓ أثر السعر.
   - ✓ أثر الدخل.
   - ✓ أثر الثروة.
2. **الركود الاقتصادي**: يفضي التضخم إلى حالة من الركود الاقتصادي بسبب:
   - ✓ ظروف عدم التأكد.
   - ✓ التركيز على الأنشطة ذات الآجال القصيرة.
   - ✓ تحول الموارد من الأنشطة الإنتاجية إلى أخرى أقل إنتاجية.
   - ✓ انخفاض القدرة على التنبؤ بالقوة الشرائيه للوحدة النقدية.

ويعتبر التضخم ضريبة مخفية على الأرصدة الأسمية، مثل السندات والحسابات المصرفية المودعة بالعملة المحلية ويسهم التضخم في تقليص القدرة التنافسية للإقتصاد في مجال التجارة الدولية.

البطالـــــة:

قد يبدو للوهلة الأولى أن تعريف العاطل بأنه من لا يعمل هو التعريف الصحيح والكافي ولكن الحقيقة هو أن التعريف غير كاف وغير دقيق، فليس كل من لا يعمل يعتبر عاطلاً، كما أنه ليس كل من يبحث عن عمل يعتبر أيضاً عاطلاً، فدائرة من لا يعملون تعتبر أكبر بكثير من دائرة المتعطلين. فعند إعداد الإحصاءات الرسمية عن البطالة لا بد أن يجتمع شرطان أساسيان:

الأول: أن يكون قادراً على العمل وبالتالي يخرج عن دائرة العاطلين كل من العجائز والمرضي.

الثاني: أن يبحث عن فرصة للعمل وبالتالي يخرج بذلك من دائرة العاطلين كل من الطلبة في المدارس والمعاهد والجامعات ممن هم في سن العمل، ولكنهم لا يبحثون عنه. كما يخرج أيضاً بمقتضى هذا الشرط الأفراد القادرين على العمل

ولكنهم لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا تماماً نتيجة لفشلهم السابق في الحصول على عمل. وكذلك يخرج من دائرة العاطلين أولئك الذين لا يبحثون عن عمل نتيجة لكونهم على درجة عالية من الثراء تجعلهم في غني عن العمل. وينال تعريف منظمة العمل الدولية للعاطل إجماع العديد من الاقتصاديين حيث تعرف العاطل بأنه (**كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد لكن دون جدوى**). وفي ضوء هذا التعريف فإن العاطلين يمثلون عادة نسبة مئوية صغيرة من قوة العمل لأن هناك فئات من المتعطلين تستبعد ولا يشملها الإحصاء الرسمي **مثل**:

1. العمال المحبطين أي هؤلاء الذي ليأسهم من الحصول على عمل فقد تخلوا عن البحث عن عمل. الأفراد الذين يعملون مدة أقل من الوقت الكامل، أي يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم مع رغبتهم في العمل وقتاً كاملاً.
2. العمال الذين يتعطلون موسميا ولكنهم خلال فترة مسح البطالة وعمل الإحصاء كانوا يعملون ويوجد هؤلاء بشكل واضح في القطاع الزراعي وقطاع السياحة.
3. العمال الذين يعملون في أنشطة هامشية غير متسقة وغير مضمونة ويعملون لحساب أنفسهم عادة وهم ذوي دخول صغيرة جداً.

أنواع البطالة :

1. **البطالة العالمية**: فهي تلك البطالة المرتبطة بحركة الدورات الاقتصادية المعتادة في الاقتصاديات الرأسمالية والتي تمر بمرحلة رواج يزدهر فيها النشاط الاقتصادي وبالتالي يرتفع مستوى التوظيف ثم يتبعها مرحلة كساد ينخفض خلاله حجم الطلب وبالتالي مستوى التشغيل والتوظيف ويصاحب ذلك تسريح للعمالة التي تعود مرة أخرى إلى أعمالها عندما تحدث حالة رواج.

2. **البطالة الاحتكاكية**: فهي التي تحدث بسبب تنقل قوة العمل بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدي الباحثين عن العمل ممن تتوافر لديهم فرص عمل حيث يبحث كل منهم عن الأخر.
3. **البطالة الهيكلية**: ترجع إلى تغيرات هيكلية تصيب الاقتصاد القومي وتؤدي إلى حدوث نوع من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والقدرات والمؤهلات البشرية الموجودة في سوق العمل، وهذه التغيرات قد ترجع إلى تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغير في الفن الإنتاجي المستخدم في إنتاج هذه المنتجات أو حتى تغيرات في سوق العمل نفسه، أو بسبب إنتقال الصناعات إلى مناطق جديدة، ويعتبر هذا النوع من البطالة أخطر أنواع البطالة حيث أن المتعطل لأسباب هيكلية يجد صعوبة في الحصول على فرصة عمل كما أن فترة البحث عن عمل قد تطول، وأيضاً فإن العوامل التي أدت إلى عدم حصوله على فرصة عمل قد يصعب حلها والتغلب عليها في الأجل القصير.
4. **البطالة السافرة**: ويقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل والتي يمكن أن تكون دورية أو احتكاكية أو هيكلية وتزداد حدة البطالة السافرة في الدول النامية حيث تكون أكثر قسوة وإيلاماً نتيجة عدم وجود نظم لإغاثة البطالة وغياب أو ضآلة برامج المساعدات الاجتماعية الحكومية.
5. **البطالة المقنعة**: هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، ويوجد هذا الشكل في القطاع الزراعي في البلدان النامية، وكذلك في قطاعات الخدمات الخاصة الخدمات الحكومية نتيجة لالتزام الحكومات في مرحلة سابقة بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد. أي عندما تؤول مساهمة العامل في الناتج إلى الصفر أو أقل.
6. **البطالة الموسمية**: وهي التي تنجم عن التغيرات في العرض والطلب على العمل خلال السنة (الزراعة والإنشاءات).
7. **البطالة الدورية**: تنجم عن الهبوط الناتج أثناء فترات الركود.

مكونات الطلب الكلي:

1. **الطلب المحلي:** يتكون من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بشقّيه العام والخاص.
2. **الطلب الخارجي:** الصادرات من السلع والخدمات من غير عوامل الإنتاج.

المتغيرات التي تؤثر على الطلب الكلي:

- ✓ المتغيرات التي تؤثر وتحدد الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري مثل مستوى الدخل (+) وسعر الفائدة (_) والإنفاق الحكومي (+) والضرائب (_).
- ✓ المتغيرات التي تؤثر وتحدد الصادرات مثل مستوى الدخل في الدول المستوردة (+) والسعر المحلي (_) وسعر الصرف (_).

مكونات العرض الكلي:

1. **الناتج المحلي:** السلع والخدمات المنتجة محلياً.
2. **المستوردات:** المستوردات من السلع والخدمات من غير عوامل الإنتاج.

المتغيرات التي تؤثر على العرض الكلي:

- ✓ المتغيرات التي ثوثر وتحدد الإنتاج المحلي مثل الإنتاجية (+) وكفاءة الاستثمار (+).
- ✓ المتغيرات التي ثوثر وتحدد المستوردات مثل مستوى الدخل (+) والسعر المحلي (+) وسعر المستوردات (_) وسعر الصرف (+).

سياسات الاقتصاد الكلي:

- ➢ **سياسات إدارة جانب الطلب:** هي السياسات التي تؤثر على الطلب الكلي في الأجل القصير لمعالجة الاختلالات وعدم التوازن بين الطلب والعرض، ومن أهمها:

1. **السياسة المالية:**

وهي إستخدام أدواتها المتمثلة في الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على الطلب الكلي وفي حالة التباطؤ أو الركود يمكن زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب لتحفيز الاقتصاد أما في حالة وجود ضغوط تضخمية يمكن تقليص الإنفاق أو زيادة الضرائب. **وتهدف السياسة المالية في الأردن: إلى تخفيض عجز الموازنة العامة من خلال ترشيد هيكل النفقات العامة وتطوير هيكل الإيرادات العامة بما يعزز من الاستقرار المالي.**

2. **السياسة النقدية:**

وهي إستخدام أدواتها المتمثلة في أسعار الفائدة ونسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة للتأثير على الطلب الكلي وفي حالة التباطؤ أو الركود يمكن تحفيز الطلب الكلي من خلال خفض أسعار الفائدة و/ أو خفض نسبة الإحتياطي و/ أو عدم إصدار شهادات الإيداع (شراء). ففي حالة وجود ضغوط تضخمية يمكن تقليص الطلب الكلي من خلال رفع أسعار الفائدة و/ أو رفع نسبة الإحتياطي و/ أو إصدار شهادات الإيداع (بيع). **وتهدف السياسة النقدية في الأردن: أسلوب الإدارة غير المباشرة (1993) بالإعتماد على عمليات السوق المفتوحة لترسيخ الاستقرار النقدي وتعزيز الإحتياطيات والثقة بالدينار بما يعزز من مقومات النمو المستدام في بيئة أسعار مستقرة نسبياً.**

- **سياسات تعزيز جانب العرض:** هي السياسات التي تؤثر على العرض الكلي في الأجل الطويل لمعالجة الإختلالات الهيكلية، ومن أهمها:

1. **سياسات توسيع الطاقة الإنتاجية الرامية إلى:**

- ✓ زيادة معدلات الاستثمار.
- ✓ تحسين نوعية الاستثمار.
- ✓ تشجيع الادخار.

يتم ذلك من خلال:

- ✓ تحسين نظام الضرائب.
- ✓ هيكل مناسب لسعر الفائدة.

2. **سياسات رفع كفاءة إستخدام عوامل الإنتاج:** وهي السياسات الرامية إلى رفع مستوى الإنتاجية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة (عوامل الإنتاج) وإستخداماتها ويتم ذلك من خلال إيجاد الأسواق الكفؤة لتلك الموارد عن طريق:

- ✓ إصلاح سوق العمل.
- ✓ إصلاح القطاع المالي.
- ✓ إصلاح القطاع العام.
- ✓ إصلاح التشوهات في الأسعار.

3. **سياسات الإصلاح الهيكلي:** قد تتقاطع مع السياسات السابقة وتشمل ما يلي:

- ✓ إصلاح المالية العامة بما فيها الإصلاح الضريبي والإنفاق والموازنة.
- ✓ إعادة الهيكلة والتخاصية.
- ✓ تحرير الأسعار.
- ✓ إصلاح القطاع المالي.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية.

الإصلاح المالي في الأردن من وجهة نظر الأجندة الوطنية[1]:

يرتبط تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة مباشرة بمدى تطور الخدمات المالية وسوق رأس المال، وهي القنوات المالية الرئيسة لتمويل المشاريع الجديدة ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم عادة في الاقتصاديات الحديثة بتشغيل ثلثي القوى العاملة. كما أن توافر الخدمات المالية المتطورة والمنافسة يعد ركيزة أساسية لزيادة الادخار الوطني وتوزيعه على الاستثمارات الأكثر مردوداً. لذلك، لا بد من مواجهة التحديات الهيكلية والتشريعية والتنظيمية والفنية التي تبطئ نمو قطاع الخدمات المالية وتطوره.

[1] الأجندة الوطنية، http://www.parobserver.org

ولدى تحليل أداء قطاع الخدمات المالية في المملكة، تبين أنه جيد بصورة عامة، مقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة بحسب المعايير الدولية. فقد أستفاد هذا القطاع من الارتفاع المتواصل في النشاط الاقتصادي ومن تدفق رؤوس الأموال في السنوات الأخيرة. وقطعت الهيئات التنظيمية والرقابية على مؤسسات القطاع المالي شوطاً كبيراً في السنوات القليلة الماضية في تحديث الأطر التنظيمية والإجراءات الرقابية وفق المعايير الدولية المعتمدة. كما أن التطورات التي شهدتها البيئة المصرفية كإدخال أدوات مالية جديدة، وزيادة المنافسة، والتركيز على الخدمات المصرفية للعملاء، قد أدت إلى تحسن فرص الحصول على التمويل بدرجة أفضل.

ومع ذلك، فإن قطاع الخدمات المالية يواجه عدة تحديات، منها:-

1. تشوه هيكلية قطاعي المصارف والتأمين.
2. ضعف التعاون والتنسيق بين هيئات التنظيم والرقابة المختلفة.
3. التمييز في المعاملة الضريبية بين بعض المنتجات المالية.
4. بطء تنظيم الخدمات المالية الجديدة.
5. ضعف قطاع التأمين وسوق رأس المال الثانوية، فيما يبقى الحصول على تمويل للشركات المبتدئة والمشاريع الصغيرة يواجه مشاكل عدة.

في ضوء ذلك، لا بد من تشجيع عمليات الإندماج في قطاعي المصارف والتأمين من أجل إنشاء كيانات مالية كبيرة مهيأة بصورة أفضل للمشاركة في تمويل المشاريع التنموية، والمنافسة على المستوى الإقليمي. وينبغي أيضاً إنشاء لجنة دائمة لمراجعة وتحديث الأطر القانونية المتعلقة بالأنشطة المالية والمصرفية بصورة مستمرة في ضوء المستجدات التي تشهدها الأسواق العالمية. كما يتعين مواصلة الجهود لتطبيق المعايير التنظيمية والرقابية وقواعد الحاكمية الرشيدة بما ينسجم مع متطلبات Base II والمبادئ التي أصدرتها الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة أبعاد الهيئات التنظيمية والرقابية عن أي

تأثير سياسي ضماناً لقيامها بواجباتها بكل مهنية مع تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها. وفضلاً عن ذلك، فإنه يتوجب إنشاء مراكز للمعلومات الائتمانية، وشركة لتصنيف المؤسسات العاملة في القطاع المالي من أجل تطوير مصادر المعلومات حول الخدمات المالية وتعزيز شفافيتها، كما يتوجب مأسسة التعاون والتنسيق بين الجهات العاملة في مجالي التعليم والتدريب للإرتقاء بنوعية المهنيين في هذا الحقل، وزيادة مستوى الوعي بالخدمات المالية.

وهناك حاجة أيضاً لتطبيق مبادرات تهدف إلى تشجيع المعاملات الإلكترونية وتسهيلها وإتاحتها للجميع لتحقيق مزيد من التطور في قطاع الخدمات المالية. أما فيما يتعلق برأس المال المبادر، فينبغي إنشاء صندوق مشترك بين القطاعين العام والخاص من أجل الاستثمار في الشركات الأردنية المبتدئة، على أن يرافق ذلك إطلاق برنامج إئتماني لدعم رواد الأعمال وتسهيل حصولهم على التمويل. كما يجب تطوير قطاع الإقراض المتناهي الصغر من خلال تهيئة البيئة المناسبة لإجتذاب مشاركة القطاع الخاص فيه، بما في ذلك تنظيمه، والتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة ضمن نطاقه، وإنشاء قاعدة بيانات شاملة تغطي نشاطاته كافة، مع توفير التدريب والبنية التحتية الملائمة.

أما هياكل الرسوم والضرائب المتعلقة بالخدمات المالية، فهي بحاجة إلى المراجعة بهدف تبسيطها، وإزالة أية ازدواجية في المعاملات الضريبية لا سيما ذات الصلة بالأوراق المالية وخدمات البنوك الإسلامية. كما ينبغي مراجعة الأطر التنظيمية والتشريعية لتشجيع الادخارات طويلة الأجل، والمنتجات التأمينية وبخاصة تلك المتعلقة بالمسؤولية المهنية، والكوارث الطبيعية، والأخطار الزراعية.

ويواجه تطور القطاع المالي أيضاً مشكلة التقاضي من حيث الوقت الطويل اللازم لفض النزاعات، وما يترتب على ذلك من هدر للموارد المالية، لذا لا بد من تبني تطبيق حلول النزاع البديلة، ووضع الأطر القانونية اللازمة لتنظيمها بما يكفل حماية حقوق أطراف النزاع.

تعاني المالية العامة في المملكة من إختلالات وعجوزات مزمنة، وبرغم التحسن النسبي للأداء المالي، إلا إن وجود عجز كبير في الموازنة العامة (قبل المساعدات) بنسبة تصل إلى حوالي 12٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبلوغ نسبة الدين العام 91٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2004، يؤكد الحاجة الملحة لإعادة هيكلة الموازنة العامة بهدف خفض هذا العجز والوصول إلى نسبة الدين العام التي حددها قانون الدين العام بنسبة 80٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي. **ويتطلب تحقيق ذلك تنفيذ إصلاحات جذرية لتحسين أداء الموازنة العامة وزيادة كفاءة الأداء الحكومي اللذين يعتبران جوهر مبادرات الإصلاح المالي وهدفها. ويعتبر تنفيذ هذه المبادرات الركن الأساسي اللازم لتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنبثقة عن الأجندة الوطنية.**

ويعود ارتفاع عجز الموازنة العامة بشكل رئيسي إلى ارتفاع النفقات العامة المدفوعة أساساً بالنفقات الرأسمالية، ونفقات الدفاع والأمن ورواتب القطاع العام والتقاعد. ومما يزيد من عمق هذه المشكلة، الإنخفاض المتوقع في المنح والمساعدات الخارجية مقروناً بارتفاع تكلفة دعم مشتقات النفط.

وتتضمن الإصلاحات المقترحة لخفض النفقات العامة

1. تحسين إدارة الدين العام.
2. إلغاء الدعم المقدم لمشتقات النفط والسلع الأخرى مع توجيه المعونة إلى الفقراء في الوقت نفسه.
3. خفض الدعم المقدم للمؤسسات العامة.
4. إعادة هيكلة نظام التقاعد العام من أجل تخفيف عبء نفقات رواتب التقاعد عن الموازنة العامة.
5. إعادة هيكلة نظام الخدمة المدنية من أجل تحسين فعالية فاتورة أجور ورواتب القطاع العام.

6. تسريع تنفيذ برنامج التخاصية لإستخدام عوائده في تمويل بعض هذه الإصلاحات.

ويتوقع أن يؤدي تنفيذ مبادرات الإصلاح المالي الحكومي الواردة إلى خفض نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتتراوح بين 3٪ و 4٪ بحلول العام 2009، وقد يتحول إلى فائض إبتداء من العام 2016.

أما في جانب الإيرادات العامة:

1. النظام الضريبي بحاجة للمراجعة لضمان العدالة والمساواة في المعاملة الضريبية.
2. الحد من الإجتهاد وإزالة مواقع الغموض أو الإزدواجية مع تحسين إجراءات التحصيل ورفع كلفة التهرب الضريبي.
3. كما يجب أن تشمل هذه المراجعة خفض ضغوطات ضريبة الدخل المرتفعة مقرونة بتوسيع قاعدة ضريبة المبيعات على المواد غير الأساسية من أجل زيادة الإيرادات العامة.
4. يجب تطوير الإدارات الضريبية من أجل تعزيز الثقة بينها وبين المكلفين وضمان إرتقاء نوعي وكمي في عمليات التحصيل.

وفيما يتعلق بكفاءة الأداء الحكومي:

فإنه ما زال متدنياً ويمثل عبئاً على الموازنة العامة وعلى المواطنين والمستثمرين على حد سواء. ويلاحظ ذلك من خلال تعمق البيروقراطية وارتفاع تكاليف تقديم الخدمات العامة. ومن بين العوامل الرئيسة التي تؤثر سلباً في كفاءة الخدمات الحكومية وجودتها، وجود هيكل تنظيمي حكومي كبير ومشتت ومتداخل، وسياسات خدمة مدنية غير فاعلة، إضافة إلى الصعوبات التي تواجه عملية تطوير الموازنة العامة.

ولمعالجة هذه التحديات، لا بد من تطبيق برنامج إصلاح القطاع العام الذي وافق عليه مجلس الوزراء في العام 2004 وذلك لتحسين إدارة الموارد في القطاع العام والإرتقاء بتنظيمها. ويشمل هذا البرنامج ثمانية مكونات رئيسة هي:

1. صنع السياسات واتخاذ القرارات.
2. إدارة الأداء الحكومي.
3. تحسين نوعية الخدمات الحكومية.
4. هيكلة الجهاز الحكومي.
5. إدارة الموارد البشرية.
6. إصلاح الإدارة المالية.
7. إدارة البرنامج والإتصال الخاص به.
8. بالإضافة إلى ذلك يجب تعزيز وتطوير آليات الرقابة الداخلية في الجهاز الحكومي وضمان إستقلالية ديوان المحاسبة بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.
9. وأخيراً، يجب تطوير الإستراتيجية الشاملة للحكومة الإلكترونية وتنفيذها لزيادة إنتاجية الحكومة والإرتقاء بنوعية خدماتها.

مبادرات الأجندة الوطنية

وتم تطوير مبادرات الاجندة في ضوء تفاعل ثلاثة أبعاد رئيسية:

- **البعد الأول: الحكومة والسياسات وتشمل:**
  - ✓ إيجاد البيئة الاستثمارية المناسبة.
  - ✓ الإنضباط المالي.
  - ✓ الحكم الرشيد.
  - ✓ التنمية المؤسسية.
  - ✓ التنافسية الاقتصادية.
  - ✓ تفعيل دور الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- ✓ تعزيز الأمان الاجتماعي.

- **البعد الثاني: الحقوق والحريات الأساسية وتشمل:**
  - ✓ المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
  - ✓ المساواة أمام القانون.
  - ✓ تكافؤ الفرص.
  - ✓ حرية التعبير.
  - ✓ إيجاد قطاع إعلامي حر ومسؤول.

- **البعد الثالث: الخدمات والبنية التحتية والقطاعات الاقتصادية وتشمل:**
  - ✓ تطوير خدمات النقل العام.
  - ✓ تطوير المصادر المائية وإستخدامها بشكل أمثل.
  - ✓ تعزيز الصناعة المصرفية.
  - ✓ توسيع إستخدام تقنية الإتصالات والمعلومات.

المشتمل محور الإصلاح المالي الحكومي على السياسات التالية:

1. ترشيد الإنفاق العام وزيادة كفاءة تخصيص الموارد:

- ✓ وقف دعم الشعير والنخالة ضمن حساب الإنجاز.
- ✓ رفع الدعم عن المشتقات النفطية.

- ✓ هيكلة دعم المؤسسات.

2. تخفيف أعباء فاتورة التقاعد:

- ✓ إعداد الدراسات الإكتوارية والإدارية لتقييم إمكانية نقل الموظفين المدنيين العاملين في الجهاز الحكومي حالياً والمشتركين في التقاعد المدني قبل 1995 إلى الضمان الاجتماعي.
- ✓ أتمتة نظام التقاعد الحكومي وربطه بدائرة الأحوال المدنية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

3. تخفيف أعباء المديونية:

- ✓ إستخدام أساليب خفض حجم الدين العام الخارجي.
- ✓ إستخدام أدوات التحوط والمشتقات المالية.
- ✓ تطوير سوق الإصدارات الأولية والثانوية لأدوات الدين الحكومي.

4. تعزيز الإيرادات المحلية:

- ✓ تعديل الأطر القانونية لتنص على قيام الهيئات والمؤسسات العامة دون إستثناء لتحويل كامل فوائضها المالية المحققة سنوياً إلى الخزينة العامة.
- ✓ مشروع الإصلاح الضريبي الشامل.

5. تطوير وتحسين منهجية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة:

- ✓ تصنيف الموازنة العامة حسب أحدث المنهجيات الدولية GFMIS 2001
- ✓ تطوير عملية إعداد الإطار المالي متوسط المدى.
- ✓ حوسبة أنظمة الموازنة العامة وربط كافة وحدات الموازنة مع وزارة المالية الكترونيا (GFMIS).
- ✓ رفع كفاءة التدفقات النقدية للخزينة العامة.
- ✓ دراسة وتحليل واقع النفقات قطاعياً PER.
- ✓ تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.
- ✓ إنشاء حساب الخزينة الموحد.

6. بناء القدرات في وزارة المالية:

- ✓ إنشاء وحدة السياسات المالية الكلية لتعمل على مستوى الوزارة والدوائر.
- ✓ إعادة هيكلة الوزارة والدوائر التابعة للوزير.
- ✓ إنشاء مركز التدريب التابع للوزارة.
- ✓ تأهيل العاملين في وزارة المالية.

7. الإرتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والمستثمرين:

- ✓ تطبيق أنظمة الدفع الالكتروني لقبض الإيرادات (E. Payment)
- ✓ إيجاد نظام ضريبي للأبنية والأراضي محوسب ومتكامل وموحد يخدم كافة المراكز المالية والبلديات.
- ✓ برنامج التوعية المالية.